فصل

وان تزوجت الفي اثنين وان دخل بها الثاني عالما بوضعها للحمل فهي للاول
لستة اشهر لم يلحقه وانتفى عنه من غير لعان لانه قاطعها بوطئه واذا
هذا الولد علقت به بعد زوال الفراش وان طلقها وهي غير عالم فاعتدت بالاقراء
ثم وضعت ولدا قبل ان تتزوج بغيره لدون ستة اشهر لحقه لانها يتقضا
ان عدتها لم تنقض وان اتت به لستة اشهر او اربع سنين وما بينهما
لحقه وقال ابو العباس بن سريج لا يلحقه لانا حكمنا بانقضاء العدة والحقناه
بالزوج وما حكم لا يجوز نقضه لانه امر محتمل وهذا خطأ لانه يمكن ان
يكون منه والنسب اذا امكن اثباته لم يجز نفيه ولهذا اذا اتت بولد
بعد العقد لستة اشهر لحقه وان كان لا يصلح عدم الوطي وبراءة رحمها
منه وان وضعته لاكثر من اربع سنين نظرت فان كان الطلاق بائنا
انتفى عنه بغير لعان لان العلوق حادث بعد زوال الفراش وان
كان رجعيا ففيه قولان احدهما ينتفي عنه بغير لعان لانها حرمت
عليه بالطلاق فحرم الاستمتاع فصار كما لو طلقها طلاقا بائنا والقول
الثاني يلحقه لانها في حكم الزوجات في السكنى والنفقة والطلاق الثلاث
ولا يزال فاذا قلنا بهذا فاتى بولد يلحقه ولها ان ترجع فان قال ابو اسحق
يلحقه ابدا لان العدة يجوز ان تنقضي لاكثر الحمل لاحد له ومن
اصحابنا من قال يلحقه الى اربع سنين من وقت العدة وهو الصحيح لان العدة

فصل

اذا انقضت بائنة وصارت اجنبية يلحقه ولدها
فيطيقها رجل ان يتهمه والزوج ان العلوق من الواطئ عرض عليها القافة
ولا يلحق النفي لانه يمكن نفيه بغير اللعان وهو القافة فلا يجوز نفيه
باللعان وان لم يكن قافة او كانت فاشكل عليها او كان حي ممن يلحق السني الذي
ينتسب فيه الى احدهما فان الحق النسب الى الواطئ انتفى عن الزوج
بغير لعان وان انتسب الى الزوج لم ينتف عنه لانا لا نعلم انه علق منه
بغير اللعان فجاز نفيه باللعان وان قال زنى بها فلان وانت علمت ولادة
منه فقيه قولان احدهما لا يلاعن لانفي ولدا كان الوطي فيه مباحا وهي
زانية والثاني له ان يلاعن وهو الصحيح لانه نسب يلحقه من غير وطء
لا يمكن نفيه بغير اللعان فجاز نفيه باللعان كما لو كانا اثنين

فصل

وان اتت امرأته بولد وادعى الزوج انه من زنى قبله وكان لها زوج قبله
تطوء فان وضعته لاربع سنين فما بعدها من طلاق الاول او لدون ستة
اشهر من عقد الزوج فهو للاول لانه يمكن ان يكون منه وينتفي عن الزوج
بغير لعان لانه لا يمكن ان يكون منه وان وضعته لاكثر من اربع سنين
من طلاق الاول او لستة اشهر من عقد الزوج انتفى عنهما لانه
يمكن ان يكون من واحد منهما وان وضعته لاربع سنين فما بعدها من
طلاق الاول ولستة اشهر فصاعدا من عقد الزوج عرض على القافة

Copyright © King Saud University